

النهضة ترنو للاستحواد على الرئاسات الثلاث في تونس

الغنوشي: مارسنا الحكم في البرلمان فلماذا لا يكون حاكم قرطاج غداً أبناً



في انتظار اللحظة المناسبة

والمعادلات هي التي دفعت الغنوشي إلى طرح فكرة التوافق قبل ذلك، لأنه يدرك أن حركة النهضة لا يمكن أن تكون في الصف الأمامي للمشهد، ومن مصلحتها أن تبقى تحكم من وراء الستار بانتظار الظروف الإقليمية والدولية المواتية لها. ويوجد هذا الرأي صدى له في قراءات مختلف القوى السياسية، غير أن خروج الغنوشي بمثل هذه المواقف التي تكشف عن رغبة دقيقة في الاستحواد على السلطة، في هذا التوقيت الانتخابي، يُعيد إنتاج الأسئلة الحارقة حول جدوى "التوافق" الذي تدافع عنه بعض الأحزاب الوسطية للهروب من الأزمات التي تعصف بخياراتها.

منها لم تُبدد بعد، رغم التراجعات المسجلة على المستوى التكتيكي، التي عكستها الإنجازات السابقة لتنظيمات الإسلام السياسي أمام التغيرات الإقليمية والدولية. وقال عبيد في تصريح لـ "العرب"، إن الغنوشي أعرب في كلمته التي القاها في مدينة الحمامات، مساء السبت، عن أمنيته وغايته في هذه المرحلة التي يبدو فيها المشهد العام مُستقراً، لكنه يُدرك أن تحقيق ذلك غير ممكن لعدة اعتبارات لها صلة بالحسابات والمعادلات، التي تتشكل على أرضيتها قواعد العمل السياسي في البلاد. وأضاف أن تلك الحسابات

لمصلحة البلاد باعتبار أن تونس أعلى على النهضة من السلطة". وحركت هذه المواقف التي تبدو شديدة الارتباط بسياق الترتيبات التي يُريد الغنوشي أن تنتهي إليها الأوضاع في البلاد، المخاوف من جديد لدى مختلف الأوساط السياسية والمراقبين لتطور المشهد التونسي، خصوصا وأن ارتداداتها المحتملة تتجاوز ما هو تكتيكي في علاقة بالحملات الانتخابية، إلى ما هو استراتيجي مُرتبط بخطة وأجندات تنظيمات الإسلام السياسي. وراى المؤرخ والمحلل السياسي خالد عبيد، أن الخوف من مُخططات الإسلام السياسي ما زال قائماً، والريبة

وأضاف في كلمته أن "سياسة التوافق كانت السبيل لإنقاذ البلاد، وصنع الإستثناء التونسي، وتجنّب البلاد منزلقات كثيرة كانت قد شهدتها عدة بلدان أخرى، وما كان للنموذج التونسي أن يصمد في مواجهة الأعباء لولا سياسة التوافق التي غلب عليها أنها كانت بين شخصين إلا أنها تحولت إلى سياسة بلد". وأمعن الغنوشي في مواقفه المُضاربة في رسائل تعكس ازدواجية في الخطاب الموجه إلى الداخل والخارج، حيث شدد في كلمته، على أن حركة النهضة "تؤمن بالتوافق وفي سبيله تنازلت عن الحكم سنة 2013

كشفت فائض القوة الذي تشعّر به حركة النهضة الإسلامية نتيجة تفكك باقي القوى الوطنية، زيف أطروحة التوافق التي تمسكت بها طيلة السنوات، وهو ما عكسته تصريحات رئيس الحركة راشد الغنوشي الذي أكد أن حزبه يرنو إلى السيطرة على الرئاسات الثلاث.

الحمامات الساحلية، إلى التصلب من مواقفه حول التعايش والشراكة في الحكم التي طالما دفع بها إلى الرأي العام.

ولم يتردد في تلك الكلمة التي جاءت في جوهرها مُتناقضة مع ما أعلنه قبل يوم واحد، في القول إن حركته ترنو إلى "الفوز بالرئاسات الثلاث في تونس"، أي رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان، ما يعني السيطرة التامة على السلطات التنفيذية والتشريعية، وبالتالي السيطرة على مُجمل المؤسسات السيادية في البلاد. وقال الغنوشي إن حركة النهضة "تطمح للوصول إلى السلطة لتحكم عبر قصر قرطاج الرئاسي بفوز مرشحها عبدالفتاح مورو، وتعمل على الحكم عبر فوزها بالتشريعية فيكون رئيس الحكومة من صلبها، ما يحوّل لها تشكيل الحكومة المقبلة، فضلا عن حصد الأغلبية في مجلس النواب، وبالتالي تولى أحد ممثليها رئاسة البرلمان".

وأضاف "منذ 2011 تدريبنا على الحكم في البرلمان، ثم تيقنا أن الحكم في تونس بعد دستور 2014 لا يكون إلا بالبرلمان، وقد مارسنا الحكم في البرلمان بشكل مسؤول وخيرنا، فلماذا لا يكون حاكم قرطاج غداً أبناً؟".

وكان لافتاً أن الإفصاح عن هذا الموقف الذي يتشي بان سياسة التوافق التي مارسها راشد الغنوشي، قد وصلت إلى آخر فصولها، لاسيما وأنه تزامن مع بدء الحملات الانتخابية للاستحقاق الرئاسي السابق لوائه، وجاء بعد يوم واحد من إعلانه عن مواقف مُعايرة. واعتبر الغنوشي في ذلك المواقف التي عبر عنها، الجمعة الماضي، في كلمة القاها خلال ندوة عُقدت بقصر المؤتمرات بتونس العاصمة خصّصت لتقديم البرنامج الانتخابي لحركته، أن "تونس ما زالت تحتاج إلى التوافق، وبعيدة من أن تُحكم بحزب واحد ولو ديمقراطياً".

الجمعي قاسمي
صحافي تونسي

تونس - لم تصمد مواقف راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الإسلامية، بخصوص التوافق والتشارك في الحكم على أرضية المصلحة الوطنية العليا وتقاسم الأهداف، أمام إغراءات السلطة والرغبة المُبينة في الهيمنة التي كتفها سطوة فائض القوة الناتجة عن تشتت بقية القوى السياسية في زمن انتخابي مفصلي تمرّ به تونس. وبدوا واضحا أن الغنوشي الذي يُدرك جيدا أن استمرار ذلك التشتت يخدم أجندات حركته، ولا بد من تجاوز المواقف الرمادية تمهيدا لمُتطلبات المرحلة القادمة التي تستدعي الاستحواد على الرئاسات الثلاث في البلاد وفق قراءة سياسية مُرتبطة بحسابات هذه الفترة الانتخابية.

خالد عبيد
الريبة من مُخططات الإسلام السياسي
ما زالت قائمة

ولا تخرج تلك الحسابات عن سياق المشروع الاستراتيجي لتنظيمات الإسلام السياسي، وحركة النهضة الإسلامية واحدة منها، الذي يقوم على مبدأ التمكين للوصول إلى السلطة، ثم الاستيلاء عليها في التوقيت المُناسب بمُبررات مُتعددة وتحت عناوين مُختلفة. ويرى الغنوشي الذي يراهن كثيرا على الوقت، أن الظروف أصبحت الآن أفضل للاندفاع نحو محاولة تنفيذ المقاربة السياسية لمستقبل المشهد التونسي، وفقا لأجندات حركته، لذلك سارع في كلمة القاها، مساء السبت، أمام حشد من أنصاره في مدينة

سجال محتدم بين قدماء المحاربين وجبهة التحرير الجزائرية

في كسب تزكية الشرعية التاريخية، بينما تعد وزارة المجاهدين حقبة رسمية في الجهاز الحكومي للتكفل الاجتماعي بقدماء المحاربين وذوي الحقوق.

وتحولت وزارة المجاهدين منذ ظهورها في سنوات الاستقلال الأولى، إلى بؤرة فساد وبيروقراطية، لاسيما مع ظهور تلاحق وتزوير كبير في لوائح الفئة المنتسبة لها.

وسبق لوكليل وزارة العدل السابق والمعارض السياسي عزيز ملوك، أن كشف عن ممارسات وملفات فساد كبيرة في صفوف قدماء المحاربين والمنفذين من مزاياها، وقد عد الاعتقالات المزورة بالانتماء إلى صفوف جيش التحرير الوطني، بسطة آلاف شخص، قبل أن تنهت مهامه من طرف لوبيات البيروقراطية. وظلت الوزارة تشكل دعاما معنوية لشرعية السلطات المتعاقبة طيلة العقود الماضية، وصنعت لنفسها في الأونة الأخيرة مسافة فاصلة بينها وبين نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وبينها وبين السلطة الحالية، حيث عبرت عن تأييدها ودعمها للحراك الشعبي منذ انطلاقته في فبراير الماضي، لتكون بذلك المنظمة الوحيدة المحسوبة على السلطة التي تظهر موقفا معارضا لنظام ما بعد بوتفليقة.

وبات مطلب تجريد الحزب الحاكم من الشعار التاريخي، لا يتعلق بمنظمة قدماء المحاربين فقط، بل تعداه إلى الشارع الذي يعتبر الحزب المذكور جزءا من السلطة الفاسدة وذهب إلى حد المطالبة بحله إلى جانب حل أحزاب السلطة الأخرى، التي ساهمت بمواقفها الداعمة لبوتفليقة في تجدير الوضع في البلاد.

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - جدد الأمين العام بالنيابة لمنظمة المجاهدين (قدماء المحاربين) محمد واعمر بن حاج، السجال الدائر بين منظمته وحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم، بتأكيد على مطلب سحب الشعار التاريخي من الحزب، وإدراجه في خانة الإرث المشترك لجميع الجزائريين. وطالب بن حاج في تسجيل صوتي بثه الموقع الرسمي للمنظمة على شبكة الإنترنت، البرلمان الجزائري بتفعيل مشروع القانون المتعلق بتجريم الاستعمار، المجدد منذ العام 2006 بإيعاز من أحزاب الأغلبية الموالية للسلطة، ليكون ردا على القانون الفرنسي الصادر العام 2005، القاضي بمدنية دور الجيش الفرنسي خارج الحدود.

وشدد على ضرورة "دسترة الإرث المشترك لجميع الجزائريين في جبهة التحرير التاريخية، وسحب الشعار من الحزب الحالي، وتطبيق أحكام قانون الأحزاب الصادر العام 2012 على الحزب المنكسر، لحماية الذاكرة الجماعية والتاريخ المشترك من السطو والطمس الممارسين عليهما من طرف السلطة".

وأثارت تصريحات بن حاج ردود فعل قوية لدى القيادة الحالية لحزب جبهة التحرير الوطني، حيث طالب أمينه العام محمد جمعي بـ "حل وزارة المجاهدين"، مما حول الأمر إلى سجال محتدم بين أذرع السلطة. وتعتبر منظمة المجاهدين من أعرق المنظمات المدنية في الجزائر، التي اعتمدت عليها السلطات المتعاقبة

ويجب الخروج منها باقل خسائر". وأكد الشح أن وزير الداخلية فتحى باشاغا كان أول من اعترض على هذا الطرح في الميدان. ووافقت تصريحات الشح حملة تخوين ضد السراج على مواقع التواصل الاجتماعي. وقال مراقبون إن تسريب ما دار في اللقاء الوزاري يهدف إلى ممارسة المزيد من الضغط على السراج لمنع من اتخاذ أي قرار بشأن وقف الحرب، لا يستجيب لشروط الإسلاميين.

ويخوض الجيش الوطني الليبي منذ 4 أبريل الماضي هجوما لتحرير العاصمة من الميليشيات والمجموعات الإرهابية. ومع دخول المعركة شهرها الخامس لم ينجح كل من الطرفين في حسم الأمور لصالحه وهو الأمر الذي بات يزعج المجتمع الدولي الذي كثف تحركاته لإحياء الحل السياسي.

ويعرقل الإسلاميون مساعي وقف إطلاق النار بطرح شروط غير واقعية كاستحاب الجيش من مواقفه جنوب طرابلس وغرب ليبيا لتفويت فرصة تفواضه من موقع قوة.

ويهدد هؤلاء منذ أسابيع بشن هجوم عنيف لطرد الجيش من مواقفه بالقوة، وسط أنباء عن استعداد الميليشيات لمهاجمة مدينة ترهونة التي يتخذها الجيش غرفة عمليات لتحركاته في المنطقة الغربية.

ويخيم الغموض على سبب تأخير الميليشيات لهجومها، ففي حين يربطها بعض المراقبين بانتظار شحنة أسلحة جديدة من تركيا، يرجع آخرون السبب إلى رفض السراج الذي يراهن المجتمع الدولي عليه كطرف مهم لاستئناف المسار السياسي.

السراج يطمئن «صقور الحرب» بإشراكهم في مبادرة لوقف القتال

ثوار" أو "حكومة حرب". وتحديث قيادات محسوبة على التيار الإسلامي في أغسطس المنقضي عن "خطاب انهزامي" للسراج أثناء لقاء وزاري.

وأعرب أشرف الشح عضو الحوار السابق عن تفاعله مما بلغه عن اجتماع مجلس وزراء حكومة الوفاق 18 أغسطس. وقال الشح في تصريحات لقناة "ليبيا لكل الأحرار" المقربة من الإسلاميين، إن هذا الاجتماع تم بعد عودة فايز السراج ومستشاره الأمني تاج الدين الرزاق من إجازتهما في لندن والقاهرة "ليبياشرا ممارسة الفل والدوران".

ونقل الشح عن السراج قوله في مستهل الاجتماع "يجب أن نفكر في كيفية الوصول إلى السلام وإنهاء الحرب وتقديم تنازلات سلام مؤلمة".

وأضاف قائلا "السراج تحدث وكانه هو من بدأ الحرب وبيانه هو من يملك قرار إنهائها، كما أنه طلب من وزرائه طرح تصورات للسلام لأن الحرب طالت



تمسك بالقتال

استعدادات تجريها برلين لاستضافة مؤتمر دولي حول ليبيا.

وبدا السراج حذرا أثناء خطابه حيث لم يتوان في انتقاد مساعي عسكرة الدولة، في إشارة إلى عملية الجيش لتحرير العاصمة من الميليشيات، وفي نفس الوقت أكد أنه "لن نسمح بسيطرة التشكيلات المسلحة على مؤسسات الدولة وتكرار أخطاء الماضي".

وصعد الإسلاميون في الأونة الأخيرة من خطابهم ضد السراج واتهامه بدم الجدية في التعاطي مع معركة التصدي للجيش، وذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك حيث اتهموه بعقد صفقة مع القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر لتسليم طرابلس.

وتتردد أنباء منذ انطلاق المعركة عن استعداد السراج لإيقاف القتال وفتحه لبقوات اتصال مع القيادة العامة للجيش وهو ما قوبل بانتقادات حادة له وصلت حد التلويح باستبدال حكومته بـ "حكومة

طرابلس - يحاول رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية فايز السراج طمأنة "صقور الحرب" رافضي وقف القتال من تيار الإسلام السياسي حليفه في الحكم، من خلال إشراكهم في مبادرة لوقف القتال انطلقت السبت المشاورات بشأنها.

وعقد السراج السبت لقاء مع ما وصفه مكتبه الإعلامي بـ "نخب وفعاليات سياسية وثقافية واجتماعية لصياغة رؤية وطنية مشتركة، تمكن بلاندا من تجاوز الأزمة الراهنة".

ويعمل السراج ومستشاروه على بلورة موقف موحد في معسكر طرابلس من أجل الذهاب إلى عملية سياسية جديدة تمليها الضغوط الدولية المتصاعدة.

وطالب السراج الحضور بـ "تقديم آرائهم وتصوراتهم لحلولة عملية منطقية، لا تتجاهل ما يحدث إقليميا ودوليا من تطورات" مضيفا "يجب ألا تنتظر ما يعد في الخارج من قوالب بل يتوجب أن تكون مستعدين بمشروعنا الوطني".

وجاء الاجتماع في ظل تصاعد الضغوط على السراج داخليا وخارجيا، فحلييا يرفض الإسلاميون وقف القتال ضد الجيش على تخوم طرابلس قبل عودته إلى مواقفه في الشرق، وهو ما يشكل إخراجا للسراج أمام المجتمع الدولي الذي يبدو جدبا أكثر من أي وقت مضى في فرض هدنة واستئناف الحوار، وسيثبت للعالم الاتهامات التي توجه له بشأن خضوعه للمجموعات المسلحة وهيمنة الإسلاميين على حكومته.

وأعربت القيادة الجديدة للقوات الأميركية في أفريقيا، "أفريكوم" الأسبوع الماضي عن دعم الولايات المتحدة لخطط البعثة الأممية الرامية إلى إنهاء النزاع في هذا البلد، فيما تتواتر الأنباء عن